يُعد أولُ كشف من وسيلة إعلامية تركية لمخطط عدائي ضد الجنوب..

قناة تركية تفضح مؤامرة الإخوان

تفاصيل دعم أنقرة والدوحة لحزب الإصلاح للإطاحة بالانتقالي واجتياح الجنوب

(الأمناء) القسم السياسي:

كشف تقرير سياسي لقناة (تي آر تي) التركية عن مخطط وتحركات حزب التجمع اليمني للإصلاح - فرع تنظيم الإخوان في اليمن- للإطاحة بالمجلس الانتقالي الجنوبي والسيطرة على الجنوب واجتياحه.

وتلقي (الإصلاح) الدعم المالي واللوجستي اللازم لتنفيذ مخططه من قبل تركيا ومن خلفها قطر.

ويعد تقرير القناة التركية، التي بثته مساء يوم الاثنين المنصرم، بحسب مراقبون مؤشرا واضحا على سخط تركي على اخفاق حزب الإصلاح في الايفاء بتنفيذ مخططه في عدن والجنوب رغم ما قدمته له أنقره ومن ورائها الدوحة من دعم مادي ولوجستي.

فيما رأى سياسيون أن إقدام وسائل إعلام تركية وللمرة الأولى على نشر خفايا تورط نظام (أردوغان) في دعم مخططات وتحركات حزب التجمع اليمني للإصلاح ومليشياته المسلحة لاستهداف التحالف العربي في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، عبر استهداف زعزعة استقرار الجنوب وعاصمته عدن وضرب القوى الجنوبية ممثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي، إنما يفصح عن احتقان سياسي في الداخل التركي ورفض من قبل القوى الليبرالية التركية لتبديد نظام (رجب طيب أردوغان) مقدرات وأموال الشعب التركي على الأحزاب والمليشيات الأخوانية على امتداد الخارطة العربية من اليمن وحتى ليبيا بينما يعاني الأتراك أنفسهم تدهور اقتصادي غير مسبوق.

وتطرق التقرير، إلى مساع كل من قطر وتركيا لدعم حركات الإخوان في المنطقة، وأبرزها (إخوان اليمن) في سياق «توسيع استراتيجيات سياستهما الخارجية».

وقال تقرير قناة «تي آر تي» أنّ: «اليمن هي الحالة الأكثر دلالة لهذا النموذج الاستراتيجي الجديد. فهناك، استخدم التحالف الذي تقوده السعودية حزب الإصلاح المدعوم من قطر والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة معاً ضد المتمردين الحوثيين، الذي يُنظر إليهم على أنهم امتداد للنفوذ الإيراني في شبه الجزيرة العربية».

ونتيجة لما اعتبره التقرير فشلا من قبل جناح تنظيم الإخوان في اليمن ممثلا بالتجمع اليمني للإصلاح في تحقيق أي انتصارات عسكرية حقيقية ضد الحوثيين في وسط وشمال اليمن، وتصدر القوات الجنوبية التي يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي المشهد العسكري ونجاحه في تحرير كافة محافظات الجنوب والساحل الغربي في الشمال بمساندة التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فقد «لجأ الإصلاح إلى تركيا لدعمه ضد المجلس الانتقالي الجنوبي للقضاء عليه واجتياح مليشيات الإخوان عدن والجنوب".

كيف تعمقت الانقسامات الإقليمية بسبب مخطط الإخوان العدائي؟

أول كشف من وسيلة إعلامية تركية

ويعد هذا هو أول كشف من وسيلة إعلامية تركية، للمخطط العدائي لحزب التجمع اليمني للإصلاح الإخواني تجاه الجنوب والمجلس الانتقالي الجنوبي وما تلقاه من الدعم والتخطيط من قبل تركيا، وهي العلاقة التي تحدثت عنها مؤخراً تقارير استخبارية ووسائل إعلام دولية وعربية رسمية، واتهمت تركيا بالسعي لمد نفوذها ودورها التخريبي إلى اليمن عبر الحزب الإسلامي الذي يسيطر على قرار الحكومة اليمنية المتمثل بحزب الإصلاح الإخواني.

يقول تقرير القناة التركية: «إلى جانب العلاقات الاقتصادية والدفاعية، ركزت قطر وتركيا استراتيجيات سياستهما الخارجية على دعم الحركات في المنطقة، التي عادة ما تكون تابعة لجماعة الإخوان المسلمين وأبرزها حزب الإصلاح اليمني".

ويضيف تقرير قناة «تي آر تي» مع تعمق الانقسامات الإقليمية بسبب المخطط الإخواني العدائي، "ترجم المخطط الاستراتيجي لتركيا وقطر ضد السعودية والإمارات ومصر والبحرين إلى منافسة جيوسياسية عنيفة بشكل متزايد وجعلا من جنوب اليمن أحد مربعاتها عبر مليشيات حزب الإصلاح اليمن".

ولم يقتصر الأمر هذا على اليمن فحسب، بل «أصبح هذا مرئياً عبر سياقات متعددة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الكبرى، من ليبيا إلى اليمن عبر القرن الأفريقي، حيث تدخلت الكتلتان لدعم جهات فاعلة محلية مختلفة أو وكلاء»، بحسب التقرير.

ويضيف التقرير: «عززت قطر وتركيا تحالفهما مع الحكومة الفيدرالية للرئيس فارماجو في الصومال، بينما رتبت الإمارات مجالات تعاون مع جمهورية أرض الصومال.. ومناطق صومالية أخرى تعارض حكم مقديشو، مثل بونتلاند وجوبالاند".

ورأى التقرير أنّ: «الدوحة تُعدّ، اليوم، واحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في تركيا، وقد زادت مؤخرًا احتياطيات المقايضة في البنك المركزي لأنقرة إلى (15) مليار دولار من أجل تخفيف الاضطراب المالي الناجم عن أزمة كوفيد 19".

ويأتي هذا التقرير التركي عن خفايا دعم النظامين في أنقرة والدوحة لحزب الإصلاح اليمني لضرب التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي وزعزعة استقرار عدن والجنوب.

وكشف زيف برامج وتقارير مركّزة يبثها إعلام النظامين التركي والقطري ضد المجلس الانتقالي الجنوبي، ولتشويه دور وإنجازات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في الجنوب واليمن كافة على المستويين العسكري والإنساني.

بماذا تحاول شرعية (الإصلاح) حماية النفوذ الإخواني؟

فيما يُكمل اتفاق الرياض عامه الأول، تواصل الشرعية اليمنية إطلاق رصاص إرهابها على هذا المسار الحيوي بغية إفشاله بشكل كامل، عبر زراعة الأشواك في هذا الطريق.

ففي خطوة جديدة تستهدف إفشال الاتفاق، رفضت الشرعية تسليم أسماء مرشحيها في الحقائب الوزارية المُخصصة لها.

وتطالب الشرعية، المخترقة من حزب الإصلاح الإخواني، بحصة أكبر والاستحواذ على حقائب مُخصصة للمؤتمر بتواطؤ من قبل الرئيس المؤقت عبد ربه منصور هادي ومستشاره المدعو أحمد بن دغر.

وبحسب المصادر فقد اجتمع بن دغر ورشاد العليمي مع القياديين الإخوانيين عدنان العديني وأحمد القميري؛ لتسليم الإخوان حقيبة وزارة الشؤون القانونية التابعة للمؤتمر, وسط رفض من جناح المؤتمر الذي يتزعمه سلطان البركاني رئيس البرلمان.

ودأبت الشرعية طوال الفترة الماضية على العمل على إفشال اتفاق الرياض بشكل كامل، لما يتضمّنه هذا المسار من استئصال كامل لنفوذ حزب الإصلاح الإخواني من معسكر الشرعية.

ووقّع اتفاق الرياض في العاصمة السعودية بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الشرعية اليمنية لضبط بوصلة الحرب على المليشيات الحوثية، بعدما أقدم إخوان الشرعية على تحريف بوصلة الحرب طوال الفترة الماضية.

ورغم التأكيد على أهمية الاتفاق من قِبل أطراف إقليمية ودولية، إلا أنّ الشرعية غرست سموم إرهابها بغية إفشال الاتفاق بشكل كامل.

وفيما أقدمت الشرعية على ضرب اتفاق الرياض عسكريًّا من خلال سلسلة طويلة من الخروقات العسكرية ضد الجنوب وشعبه طوال الفترة الماضية، وجّهت كذلك طعنات سياسية رمت إلى إفشال الاتفاق.

وليس هناك من شك من أنّ "الإصلاح" لا يشغله إلا المحافظة على نفوذه في المقام الأول، ومن هنا يسعى الحزب الإخواني للاستئثار بمزيد من الحقائب في التشكيل الحكومي الجديد.

نجاح الخطة الإخوانية في هذا الصدد سيجعل نجاح اتفاق الرياض على الورق فقط، وبالتالي فإنّ الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العبث تكرارًا للمشهد الراهن الذي تضمّن إرهابًا إخوانيًّا تفشى على صعيد واسع.

القضاء على المشهد العبثي الراهن يتضمن ضرورة العمل على استئصال النفوذ الإخواني من معسكر الشرعية بشكل كامل، وألا يكون لحزب الإصلاح حضور في التشكيل الحكومي الجديد.

حتمية هذا الأمر يندرج مما ارتكبه حزب الإصلاح من خطايا عديدة طوال الفترة الماضية، أهمها الخيانات العسكرية التي ارتكبها الحزب الإخواني طوال الفترة الماضية في ظل علاقاته الخبيثة مع المليشيات الحوثية والتي تضمنت تسليم "الإصلاح" للجبهات والمواقع الحيوية للحوثيين.

كما أنّ "الإصلاح" حوّل جيش الشرعية إلى تجمع يضم عناصر إرهابية، يتم توظيفها من أجل خدمة المصالح الإخوانية في المقام الأول، ويعمل على توسيع دائرة نفوذ هذا الفصيل.

في الوقت نفسه، فإنّ العديد من القيادات الإخوانية في معسكر الشرعية ارتكبوا العديد من جرائم الفساد وهو ما مكّنهم من تكوين ثروات ضخمة في وقت يعاني فيه السكان من أزمات معيشيةً قاتمة.

كل هذه الجرائم أو بالأحرى الخطايا التي ارتكبها إخوان الشرعية جعلت من الضروري العمل على استئصال النفوذ الإخواني بشكل كامل، وألا يكون هناك وجود لحزب الإصلاح في المشهدين السياسي والعسكري في الفترة المقبلة، لما لذلك من مخاطر كبيرة على استقرار المنطقة بأكملها.